

المبادئ اللسانية للسيمائية السردية

Linguistic principles of narrative semiotics

* ط.د مهدي رفيعة، د. محجوبي عقيلة²E.d. Mahdi Rafiaa¹, D. Mahdjobi Acila²جامعة محمد لامين دباغين، سطيف²، مخبر النقد وتحليل الخطاب (الجزائر)

University of Setif 2- Algeria

rafiaamehdi77@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/11/07

تاريخ القبول: 2020/06/11

تاريخ الإرسال: 2020/04/15

ملخص البحث

يعالج المقال إشكالية مهمة، ترتبط بمدى استفادة النظرية السيميائية من المبادئ الأساسية للنموذج اللساني المعاصر، وبالكيفية التي استغلت بها هذه المبادئ في وضع آليات التحليل السيميائي للنصوص السردية؛ ولأجل توضيح ذلك حاول البحث رصد بعض المفاهيم والتصورات عند كل من سوسير ويلمسلف وجاكبسون وتشومسكي وتسنيير، منتهجا منهج الوصف والتحليل؛ متخذا من التمثيل والتطبيق (بتحليل سرد قصصي) أداة لإبراز تمثيلات التحليل السيميائي لمفاهيم النموذج اللساني وآلياته، مستنتجا مركزيتها في بناء صرحه الشكلي الصارم بهدف الوصول إلى شكل الدلالة والكشف عن قواعد انبثاقها وتجليها العامة والثابتة في العمق، وما دار حول هذه الصرامة الموضوعية من انتقادات لإجحافها حق المعنى حمولة وكثافة وخصوصية، مما دعا إلى ضرورة إعادة النظر فيما تم تجاوزه.

الكلمات المفتاح : لسانيات؛ سيمياء؛ سرد؛ نقد؛ شكل؛ معنى.

Abstract :

The article discusses an important problem related to the extent to which semiotics theory benefits from the basic principles of the contemporary linguistic model, and how these principles are used in developing mechanisms for semiotic analysis of the narrative texts. In order to clarify this matter, the research attempted to monitor some concepts and perceptions according to Saussure Wilmslave, Jacobson, Chomsky and Tsniere, using description and analysis approach and taking from the application and representation a tool to highlight the representations of the semiotic analysis of the concepts of the linguistic model. Concluding at the end its centrality in building its strict formal edifice with the aim to arrive at

* المؤلف المرسل: مهدي رفيعة. البريد: rafiaamehdi77@gmail.com

the form of significance and reveal the rules of its emergence, and its general manifestations in depth and what has revolved around this objective rigor of criticism for its injustice to meaning including load, intensity, and privacy, which called for the need to reconsider what has been overlooked.

Keywords: Linguistics; Semiotics; Narration; Criticism; Form; Meaning.



تمهيد:

مثل النموذج اللساني المعاصر ركيزة أساسية في بناء صرح السيميائية السردية - مدرسة باريس - فعلى الرغم من توسع قاعدتها المرجعية وتعدد مجالاتها وتباينها من فلسفية، ومعرفية، ولغوية إلا أنّ اللسانيات بمختلف تياراتها - بنوية، وغلوسيماتية، ووظيفية، وتحويلية - كانت هي البوتقة الاستيمولوجية والإجرائية التي انصهرت فيها كل تلك المعارف، ونتج من تفاعلاتها منهج سيمو-لساني يحاكي في تناوله للخطابات السردية عمل اللسانيات في دراستها للظاهرة اللغوية فاصطبغ بصبغتها العلمية الموضوعية والإجرائية الشكلية الصارمة؛ ومنه لا يمكن لأي دارس أو قارئ لمدونة تتبنى المنهج السيميائي إلا ووجب عليه أن يتجهز بالمعرفة اللسانية المعاصرة مفاهيمها وإجرائياتها، الوضع الذي واجهته صاحبة المقال في أثناء قراءتها لمدونة "عبد الحميد بورايو" النقدية المتبينة للمنهج السيميائي، ودفعها إلى البحث في الموضوع، لا من حيث عدّه خلفية معرفية وإطاراً منهجياً فحسب، بل إنّ البحث فيه يفتح أفق إدراك التوجه السيميائي والمعضلات التي واجهها، والتحديات التي وجب على أصحابه، ومن تأثر بفكرهم أن يتجاوزوها، ليمتدّ البحث فيه والتطبيق إلى الحد الزمني الذي لم يتوقّعه له "غريماس" نفسه. ومن ثمّ خوض تجربة تحليلية بسيطة أملا في اكتساب معرفة تطبيقية، تمخّص الفهم النظري وتحلي مكامن الغموض، وتفتح أفق البحث والتنقيب أكثر، في مجال يتسارع تطوره مع كل بحث جديد، ونقد متجدّد.

أولا - اللسانيات البنيوية: المقولات التأسيسية

تُعبّر اللسانيات البنيوية عن أول اتجاهٍ ظهر لدراسة اللغة دراسة علمية موضوعية، متمثلة في جهود "فريناند دو سوسير"، حيث يمكن لهذه الدراسة أن تتم إذا ما تم أخذ البنية اللسانية في الاعتبار؛ نظرا لخصائصها التي تجعل منها نظاما قائما بذاته، وإمكانه أن يدرس ذاته ويفصح عن قواعده التي تتحكّم فيه وآلياته التي تسيّره، من دون اللجوء إلى الوقائع الخارجية والغوص في المقارنات والأبعاد التاريخية. لقد أمكن لـ"دي سوسير" - وتلامذته - أن يطور هذه الفرضيات

ويبين منها منها لسانيا ونظرية للمعرفة أكد الكثيرون بما فيهم "غريغاس" رائد السيميائية السردية على ضرورة استفادة العلوم الإنسانية منها، خاصة وأنّ "دي سوسير" كان قد تنبأ بعلم للعلامات "السيميائية" تمثل اللسانيات فرعا من فروعها وتستفيد من قوانينه التي سيتم له اكتشافها، والمفارقة أنّ هذا العلم قد ظهر فيما بعد لكنّه عُدّ فرعا من فروعها - على ما ذهب إليه بارت - بعد أن تبنى منهجيتها المحكمة ودقتها وفعاليتها أدواتها¹ القائمة على المبادئ المفهومية التالية:

1- النظام ومبدأ التخالف:

يُقصد بالنظام ذاك المجموع المترابط من العناصر، حيث لا قيمة لعنصر من عناصره خارج هذا المجموع؛ كما لا قيمة له داخل هذا المجموع إلا في مخالفته لباقي عناصره، فليس في اللغة شيء سوى الاختلاف كما قرّر "دو سوسير"، وهو مبدأ ملازم لمفهوم القيمة المستمد من النظام الاقتصادي، يتم فيه النظر إلى الوحدات اللسانية وفق علاقات التعارض والتخالف التي تتبادلها فيما بينها. وقد تبنّت السيميائية السردية هذه الرؤية المبدئية حينما قررت أن النظام هو الواقع الوحيد لدراسة موضوعها، فالمعنى لا يمكن الإتيان به من خارج النصّ السردى، كما تفعل مناهج التحليل السياقي في بحثها عن الظروف الاجتماعية، والنفسية المحيطة بالنصّ وإنتاجه، وما النصّ إلا عالم دلالي صغير مرتقٍ بنفسه، عن تلك الظروف الخارجية مهما كانت وثيقة الصلة به، ويبقى على المحلل من أجل استنباط دلالاته ومحاينة شكلها، تتبع وحداته الدلالية وفق علاقات التعارض والمخالفة التي تقيمها فيما بينها، واضعا تحولات المعنى المتولّد عنها هدفا للكشف، فمن خلالها فقط يمكن له القبض على شكل الدلالة، ولا يتسنى له ذلك إلا بشرط تمام النصّ وبلوغ غايته².

2- الزمن والتزامن:

يزداد إدراك كيفية اشتغال آلية التحليل في الواقع-النظام المستفاد من العنصر السابق، حين ندرك التمييز الذي أقامه "دو سوسير" بين مفهومي الزمن والتزامن، فمن خلاله يتوضّح الفرق بين منهجين للدراسة: منهج وصفي تزامني وآخر تاريخي تطوري، وبما أنّ الأخير يحتفي بالعناصر الخارجية المحيطة باللغة، فقد مثّل الأول المنهج المعتمد من قبل اللسانيات البنوية؛ فهو الذي سيسمح لها بفحص العناصر الداخلية للغة فحفا محايثا، يمكنه من الوصول إلى بنيتها الثابتة وقوانينها العامة المتحكّمة في نظامها الداخلي، وآليات اشتغالها باعتبار اللغة (اللسان) بناءً شكليا صوريا يتمظهر كـ"هندسة أشكال محمّلة بالمعنى"³، المبدأ والمنهج الذي تبنّته السيميائية

السردية وسهّل لها طريق الوصول إلى القواعد والآليات، التي يعتمد عليها نظام التسريد في توليد الدلالة وتشكيلها؛ وحرّرها، كما حرّز مدونتها السردية من تاريخية خطابها الموعلة في الغموض ليعانق، بنيتها المستقلة المتضمّنة لشروط تواجده وتمثيلته الخاصة، ما هو كوني وشامل. لكن هذا لا يعني انعدام زمنيته بل إنّ زمنيته تصدر من داخله وتتحكم فيها بنياته الخطابية، التي تضمّن تطور محتواه الخاص⁴ لحين اكتمال بنائه ودلالته.

3- اللغة واللسان والكلام:

تميّزت اللغة في واقع المجتمع الإنساني، بمظهرها المختلفين والمتكاملين، فهي ظاهرة عامة وموروث مشترك يفرض قوانين الجماعة على الفرد، وهي أداء خاص يحترم ذاتية الأفراد ويعطي لها قيمة في المجتمع، ولانسجام المظهر العام للغة مع توجه "دي سوسير" العلمي، فقد أولها بالعناية والدراسته، واصطلح عليها بـ "اللسان" في مقابل "الكلام"، واللسان عنده نسق من القواعد النحوية المجرّدة والموجودة بالقوة في الذهن، تتحكم في أداء الأفراد وكلامهم. وتأثر بهذه المفاهيم تعاملت السيميائية السردية مع الأدب بوصفه لغة خاصة، لها علاقة بنظامها الأولي المحدد في وظيفة التواصل من جهة، وترتقي عنه بوصفها بنية فوقية تمتلك دلالتها الخاصة⁵ وقواعد انبثاقها.

4- محوري التركيب والاستبدال:

سمحت مقولتي التركيب والاستبدال، باستعادة المظهر الخاص للغة وتناوله مع العام منها في بنية مستقلة، بإسقاط وحدات التجاور على محور الاستبدال، بحيث يراعي كيفية اختيارها من بين مقترحات مشابهة لها في مستوى التواصل، مراعاة لمبدأ الانسجام الدلالي بين الوحدات اللسانية⁶.

5- الوحدة اللسانية:

ويعنى بالوحدة اللسانية كل وحدة دنيا ينتج عن تفككها خلل في المعنى، وهي كيان نفسي لا ملموس يعبر عن اتحاد مفهوم مع صورته السمعية، ويسمى دليلاً أو علامة، صيغته المنطقية [دليل = مدلول + دال] تعبر عن نموذج مصغر لبنية اللغة الصورية في بعدها الثنائي، وبإسقاط السيميائية السردية هذا النموذج الأولي على النصّ السردية، تموضع علامة مستقلة تملك ناصية دواها ومدلولاتها، فاستعانت بالدوال للوصول إلى المدلولات وخالفت في ذلك اللسانيات في اهتمامها بالدال. مع العلم أن السيميائية السردية ما كان لها الاستفادة من تصورات دي سوسير، لولا ما تحمله يلمسليف من جهد في تصحيح مسار البحث اللساني وتعميقه ونمذجته

بطريقة تسمح بالانتقال الكيفي من مستوى الدليل اللغوي التجريدي إلى مستوى الدليل النصي المحقق والمحين وجوديًا، وتعميق البحث المستوياتي فيهما بما يحقق تكامل آليات عملها وتنظيمه⁷.

ثانيا - اللسانيات الغلوسيماتية : ثنائية التعبير والمحتوى والنسق العام

توسّع مفهوم العلامة مع نظرية اللغة ليامسليف، وارتقت السيميائيات بفضلها لسانيات عامة تشمل جميع الأنساق العلامية في تنوعها وتباينها، تخضعها للتحليل والفحص بسلطة منطق المعايير الموضوعية والقواعد الكونية، وتجزأ المركب اللغوي الثنائي إلى مركب ثلاثي فهو خطاطة، ومعيار، واستعمال. والخطاطة هي ما سيرضي معايير يلمسليف العامة والكونية؛ لصورتها التجريدية الموافقة لشكلية اللسان السوسيري، وازداد تفريع العلامة اللغوية، فتدرج تقسيم الدال والمدلول، إلى دوال ومدلولات، واصطلح عليهما بتعبير ومحتوى أو شكل ومادة، وتتبع توزيعهما على محوري الاستبدال والتركيب، وتعيّن لديه أخيرا أنّ جميع الأنساق دالة وقابلة لأن تترجم إلى النسق اللساني، كما أن هذا الأخير بمقدوره أن يصبح نسقا سيميائيا عاما، يتفرع حسب ازدواجية العلامة ومحوريها إلى سيمياء تعيينية وأخرى إيحائية، مؤكّدا على الكامن والكوني في كل ذلك⁸ والذي وافقته فيه السيميائية السردية خاصة مع كورتيس ليتسع مفهوم السردية متضمّنا كونيا في كل تلك الأنساق اللفظي منها وغير اللفظي، وتتحدّ آليات الفصل والوصل، الحالات والتحويلات، الوصف والفعل، الثبات والاستمرار، المكثفة لتشكيل المعنى الاختلافي وشكل دلالاته الثنائي البسيط⁹.

وتحدّدت مستويات العلامة القابلة للتحليل: فالدال مثل مستوى التعبير، ومادته جوهر الواقعة الصوتية - وحداتها وإمكانات تركيبها - وشكله شبكة العلاقات البينية المنتظمة للوحدات الصوتية في شكل معيّن، والمدلول مثل مستوى المحتوى، ومادته الوقائع الدلالية بما تحيل إليه من أفكار ومفاهيم وأحاسيس، متضمّنة في الثقافات والعوالم الخام - بتعبير بورايو - وشكله علاقات تنتظم المادة الدلالية وتعطيها شكلا معيّن¹⁰ أيضا.

وتحدّد مركز الاهتمام اللساني والسيميائي - باعتبار توجههما العلمي الموضوعي - في الجانب الشكلي لوجهي العلامة: شكل الدال في التحليل اللساني، وشكل المدلول في التحليل السيميائي، فصحيح أنّ أصل المعنى جوهر وليس شكل، لكنّه قابل للتشكل - بتحديد يلمسليف - ومن ثمّ وجب التقاطه في دينامية تحولاته التي تبرزها مفاصل المعنى المحددة بعلاقات

التقابل والاختلاف لتمنحه تظهرا شكليا، وتتوضّح من خلالها صلته المتينة بكيفيات إنتاجه وقواعده، وتمنح المحلل قدرة إخضاعه للدراسة الموضوعية للتقعيد والتعميم¹¹.

ثالثا - اللسانيات الوظيفية: أسس التحليل السيمي

تميّزت الوحدات اللسانية بعلاقتها الوثيقة بدلالاتها، وهي العلاقة التي جذبت اهتمام ياكسون في تحليله الوظيفي لأصوات اللسان الطبيعي أثناء تواجدها في سياقي لساني محدد وموصوف، وما يمكنها أن تساهم به في إنتاج دلالاته الكلية، مستندا إلى مفهوم الفونيم وصفاته التمييزية، منطلقا من مستوى الظواهر اللسانية المدركة باتجاه بنيتها الكامنة، ومراعيا العلاقات التي تقيمها فيما بينها بهدف الكشف عن بنية النظام الصوتي، وهو نظام ثنائي تقابلي تميز وفقه الوحدات الصوتية (الفونيمات) بفضل ما تملكه من سمات تمييزية (فييمات) تكسبها وظيفتها التمييزية للكلام، واستقلاليتها عن باقي وحدات النظام الصوتي في مستوى اللسان الواحد¹².

ونظرا؛ لاهتمام المنهج الوظيفي بالدلالة وتكامل بنائه المنهجي، استعاره غريماس - مفهوما وإجراء - في تحليله السيمي للبنية الأولية في الخطاب السردي، مميّزا داخل المحتوى بين مستويي الخائفة والتمظهر، والوحدات والعلاقات، لتبرز مقولات السيم (المعتم)، والكلاسيم (المعتم السياقي) والسيميم، والميتاسيميم، باعتبار الأخيرين توليفا من الأوليين مع اختلاف طريقة التوليف سيمات وكلاسيمات، أو كلاسيمات لوحدها. ليمائل التأليف السيمي التأليف الفونيمي فإذا كان الفونيم هو الوحدة التعبيرية ذات الوظيفة التمييزية للكلام بما تمتلكه من فييمات، فإنّ السيميم هو الوحدة المضمونية التي تميّز بين البنى الدلالية (الللكسيمات) بما تمتلكه من سيمات¹³. ولتوضيح كيفية إجراء التحليلين يمكن تقديم مثالين توضيحين، على أن تتم تكملة المثال الخاص بالتحليل السيمي في نهاية الطرح النظري. ففي التحليل الفونيمي، ومن أجل تحديد الصفات التمييزية لفونيم (الشاء) في اللسان العربي - مثلا - يمكن للمحلل تتبع الخطوات التالية¹⁴:

1- مقابله بفونيمات اللسان العربي جميعها، وهو ما أسفر عن:

أ- امتلاكه ستة صفات : (بين أسناني، صامت، رخو، غير أنفي مهموس، منفتح).

ب- بروز شبيهين له هما : (الذال) و(الطاء).

2- مقابلته بالشبيهين الناتجين من العملية الأولى، بهدف التحديد الدقيق لفيماته، وتمثل ناتج العملية في ما يلي:

- بروز صفة مشتركة بين الثلاثة وهي: /بين أسناني/ تميزها عن باقي فونيمات العربية.
 - بروز صفة تخالف بينه وبين (الذال) وهي: /المهمس/ مقابل /الجهر/
 - بروز صفة تخالف بينه وبين (الطاء) وهي: /الانفتاح/ مقابل /الإطباق/
- ومن ثم يُستنتج أن التركيبة الفيمية لفونيم /الثاء/ هي:
- /بين أسناني/ + /مهموس/ + /منفتح/.

وأما باقي الصفات الناتجة عن العملية الأولى فلا تعتبر صفات تمييزية (فيما)، لأنّ تحديد هذه الأخيرة هو: ما يكسب الفونيم استقلالته - ناتج العملية الثانية -، وما يكسبه - في الآن نفسه - وظيفته التمييزية للكلام. ولإبراز هذه الأخيرة يحتاج الأمر إلى عمليات أخرى على مستوى العلاقات، أي علاقات الفونيم بما يجاوره على المحور التركيبي مثل علاقتي المماثلة والمخالفة، وما يقابله على المحور العمودي مثل علاقات التعويض، والتبديل، والتنويع، ومن أمثلتها:

- عملية التعويض بين صوتين متقاربين /الصاد/ و /السين/ في سياق محدد مثل "...ار"
- والتي تبرز استقلال كل منهما عن الآخر بدلالة تغير المعنى بتعويضهما في الموقع الصوتي نفسه فالوحدة الدلالية (صار) لا تحمل في أصل وضعها العربي، معنى الوحدة الدلالية (سار) فالأولى بمعنى التحول من حال إلى حال مختلف عنه، والثانية بمعنى السير والتنقل.
- عملية تبديل بين صوتين /الغين/ و /الراء/ في سياق لسان عربي محدد مثل /...اب/
- بهدف تحديد صفاتهما التمييزية، نتج عنها وحدتين دلالتين مستقلة كل منهما عن الأخرى، وهو ما يستنتج منه أن الغين والراء فونيمين مستقلين في العربية بخلاف الفرنسية - مثلاً -
- التي تحدهما تنوعتين نطقيتين لفونيم واحد هو /r/ في مثل /relation/.

وبالخطوات نفسها يعتمد التحليل السيمي التمييز بين المقولات السيمية؛ فمن أجل تحديد دلالة مفردة (صورة معجمية) في خطاب معيّن، يُلجأ إلى مقابلتها بمفردة أخرى تشاركها في مقولة سيمية عليا، وتجسداً معاً بنية أولية بسيطة بمحور دلالي ثنائي القطب. ولتوضيح ذلك

يمكننا إنشاء سردٍ قصصي بسيط والاشتغال عليه، مع الرجوع إليه فيما بعد لاستكمال تحليله السيميائي.

النص السردى: " ذهب الطفل الصغير إلى المدينة، ورأى بأمّ عينيه كم هي كبيرة جدًا! لكنّه، حين رجع إلى القرية، أخبر جدّته بأن فضاء القرية الصغيرة أوسع من فضاء المدينة!".

انطلاقاً من الوقائع الصوتية المدركة في مستوى التحليّ النصّي، يمكننا تناول الصورتين المعجميتين (المدينة) و(القرية) في خطوة أولى باستظهار علاقتي اتصالهما وانفصالهما الدلالي، نحدد العلاقة الأولى بالمقولة السيمية المندرج ضمنها المفردتين وهي (مكان) مثلاً، والعلاقة الثانية بالمقولتين السيميتين (كبير) و(صغير) المستثمرتين على محور الاستبدال، فينتج لنا مسارين سيميّين كالتالي:

- المدينة = /مكان/ + /كبير/

- القرية = /مكان/ + /صغير/

وعليه يتعيّن السيم التمييزي للمدينة عن القرية في مفردة /كبير/ بوصفه سمةً محيئة تحققت في ظاهر السرد، مع تضمين سيمات افتراضية قابلة للبروز في سياقات أخرى.

وفي خطوة ثانية، يمكن مقابلة المفردتين في مقولة من صنف أعلى مثل: واقع ضد شعور، مراعاة للاستبدالات الحادثة في نهاية السرد، ففي مستوى الواقع المادي المؤطر بمفردة /مكان/ نتيجة المقارن سظهر /المدينة/ أكبر من /القرية/، لكن هذا ما لم يحكم به "الطفل الصغير" حين صرّح بأنّ /فضاء القرية/ أوسع من /فضاء المدينة/ جاعلام من مفردة "أوسع" سيما تفارقيا، لتصبح التركيبتين السيميّتين الجديديتين كالتالي:

- المدينة : /فضاء/ + /أوسع/.

- القرية : /فضاء/ + /أوسع/.

وبغض النظر عن التحليل النفسي الدافع لإصدار مثل هذا الحكم الخلافي، والذي سيتم تناوله لاحقاً، يمكن تناول التقابل الوظيفي من زاوية أخرى تراعي علاقة التجاور على المحور الخطي، بمقابلة الصورتين المعجميتين (ذهب) و(المدينة) ما يبرز اشتراكهما في سيم /المكانية/

فالذهاب لا يتم إلا على المكان (المدينة) مع استقلال كلهما بسمياته الخاصة، التي لا تبرز على في سياق من الوحدات الدلالية.

إن المقارنة بين التحليلين - الفونولوجي والسمي - توضح مدى استفادة "غريماس" من إجراءات التحليل الفونولوجي الموزعة على محوري الاستبدال والتركيب، ليتحدد الاستبدال إجراء للاختيار قائما على مبدأ التشابه الشكلي و/أو الدلالي، ويقتضي الغياب فيه إبدال اليميات أو السيمات بأخرى معادلة لها في مظهر معين (س - ص) أو (المدينة - القرية)، ويتحدد التركيب إجراء قائما على مبدأي التجاور والتخالف، فيقتضي الحضور رصف الفونيمات أو السيمييمات المختارة وفق ترتيب خطي معين (ذهب) و(المدينة).

ويؤطر هذا النوع من التحليل تعريف السيميائيين للخطاب السردى، بوصفه ملفوظا سرديا موزعا وحداته الدلالية على محوريه النظمي والإيحائي، مراعاة لصفتي الإنتاج والاستثمار الدلالي في الآن نفسه، وعليه فلا يمكن بناء دلالة الخطاب السردى، ولا الإحاطة بقواعده المتكّمة في إنتاجها إلا باعتماد قراءة مزدوجة تراعي المحورين، وهو التحديد الذي اعتمده "بورايو" في قراءة نصوص مدونته المتنوعة، فحسبه: ليس للقصة معنى إلا من حيث اعتبارها منتجة لقضية تتطور وتؤدي بوحدات توزيعية، سمّاها وظائف، واستثمارا لدلالات تنتمي لنسق مرجعي معين، تتجسد حسه بواسطة الحوافز. وهي القراءة التي مكّنته من بناء النسق المنطقي الذي انتظم وحدات القصة التوزيعية المتمثلة في صيغ المقاطع المؤلفة من الوظائف، وكذا وصف وضع وحدات المعنى (الوظيفة بمفهوم بروب) في تسلسلها المتتابع، ليتجسد بناء نحو سردي لنصوص مدونته في نماذج متنوعة (المسار السردى، مسار الفاعلين، المسار الغرضي، والبنية الدلالية العميقة) بمستوياتها المتدرجة وقواعد عملها وانسجامها، منتقلا من مظهر النص إلى بنيته العميقة مرورا بمستوى نحوه السردى¹⁵ كمستوى يبني بين العميق والمتجلي.

رابعا - اللسانيات التوليدية والتحويلية:

1- البنيتان العميقة والسطحية وقواعد التحويل:

اللغة الطبيعية، حسب "تشومسكي"، نتاج ثقافي وفعل صنع في الآن نفسه، لا تتجلى إلا من خلال مظهر استعمالها الإبداعي، الذي يمثل عددا لا متناهيا من الجمل، وهو في تزايد مستمر. وقد مثل هذا اللامتناهي حافزا لـ"تشومسكي" للبحث في

قوانين الإنتاج الجملي وآليات عمله، خاصة وأنه يقابل عددا محدودا من المفردات اللغوية، مستندا في هذا البحث إلى التقسيم الثنائي لبنية النظام اللغوي؛ الذي أسفر عن وجود بنيتين: سطحية وعميقة؛ وتبين من خلال وصفه أنّ عملية التوليد تبدأ من البنية العميقة نحو البنية السطحية، حيث تخضع الأولى إلى مجموعة من القواعد الكلية، بوصفها علاقات دلالية تنتظم قضايا أولية عامة ومجردة، تعمل على تحويلها بواسطة سلسلة من العمليات الشكلية، من بنية كامنة إلى بنية سطحية، هي نتاج عملية التوليد وتمثل المظهر الشكلي للوحدات التركيبية الصوتية والصرفية باعتبار تنظيم الجملة الفيزيائي للغة بعينها. هذا، وتتطلب عمليتي التوليد والتحويل لدى الفرد المتكلم ملكتين أساسيتين هما: الكفاءة والأداء؛ فأما الكفاءة فتحدد باعتبارها حقلا كونيا ينتظم البنية العميقة، ويعبر عنها بمعرفة لغوية حدسية ضمنية للسان؛ تتمثل في وجود قواعد منتظمة في الذهن تعطي للمتكلم القدرة على إنجاز جمل وفهمها، وأما الأداء (أو الإنجاز) فهو حقل خاص ينتظم البنية السطحية للغة، ويعبر عن التحقق المجسد لتلك الكفاءة الكونية، من خلال التلفظ بجمل لغة معينة¹⁶.

وغير خفي ثمّثل السيميائية السردية لهذه المفاهيم الإجرائية التوليدية والتحويلية، من خلال اعتمادها التحليل المستوياتي لبنية النص السردية، وما يتطلّب من تقنين منطقي وعملياتي للتحويلات السردية، من مستواه العميق باتجاه مستوى البنية السطحية، هذه الأخيرة التي تتحدد فيها السردية بتتابع الحالات والتحويلات التي تمر على ذات الحال في علاقتي اتصالها وانفصالها بموضوع قيمتها، كما تتجلى قواعد التحويل في المستوى المنطقي العميق من خلال الانتقال بين حدود المربع السيميائي بعملياته وعلاقاته.

2- الفعل والعامل: بنية علائقية وعلاقة منطقية

اعتبر الفعل - عند "ل. تينير" - عُقدة مركزية في بنية الجملة الفعلية البسيطة، فهو نواتها التي تربط بين وحداتها التركيبية (العوامل)، وتحال إليها جميع العلاقات الوظيفية في الجملة، التي حاول "تينير" وصفها بآليات تستند إلى التنظيم التدريجي لوحدات الجملة متجاوزا الخطية ببعدها الواحد، ولأجل ذلك وضع نموذجا يميّز فيه بين الوحدة المركزية

للجملة ووحداتها التكميلية، ليمثل الفعل قضيتها المركزية، والعوامل تلك الوحدات المرتبطة بالقضية-الفعل مباشرة ووظيفتها تعيين الذوات في الجملة، بالإضافة إلى الظروف التي تعمل على تعيين المقام المحيط بالفعل والعوامل معاً، وهي في ذلك أقل تبعية للفعل-القضية من العوامل؛ وبالنسبة لطبيعة العوامل فهي ذات طبيعة تجريدية وعمامة نوعاً ما؛ نظراً لدلالته على القوائم بالفعل وعلى متلقيه في الآن نفسه؛ أي الفاعل والمفعول به بالمصطلح النحوي العربي، واتساعه لأنواع من الذوات الحي منها والجامد والمفاهيم، شرط إسهامها في الفعل-القضية¹⁷. وتلخيصاً لكل ما قيل عن العامل، هو أنه عبارة عن "نموذج وحدة تركيبية ذات طابع شكلي خالص سابقة على كل استثمار دلالي و/أو إيديولوجي"¹⁸ وبهذا يتحدد موقعه في مستوى البنية العميقة.

وبناء على المماثلة الافتراضية بين الجملة في النحو التحويلي والخطاب في النظرية السيميائية، أقامت هذه الأخيرة مفهوم الملفوظ الأولي في البنية السردية على مفهوم العلاقة الوظيفية بين عواملها، وهو ما سمح لها بمجاوزة التحليل الوظيفي البروي ذي البعد الخطي إلى ميدان العوامل تركيبية بينية قابلة للاستثمار الدلالي، وهو ما يوضح قيام بنية النموذج العملي على انتظام الجملة، بوصفها ملفوظاً قاعدياً يبدو كمشهد بتوزيع دائمٍ للأدوار نفسها (ذات - موضوع - ظروف ...)، مع محدودية تلائم إدراك التدليل؛ وعليه فالملفوظ الأولي مشهد، إلا أنه مشهد دائم يضمن ديمومته فرادة توزيع أدواره وثناته، بخلاف الجملة التي يتغير محتوى أفعالها، ويتنوع ممثلوها؛ وبهذا الوصف تتضح الطبيعة البينية للنموذج العملي بين العمق والتحلي، ويطبع بطابع الأنسنة في مستوى النحور السردية¹⁹. وقد ضم النموذج العملي عند غريماس ثلاثة أزواج من العوامل: (الذات - موضوع القيمة) ويتحدد موضعهما على محور الرغبة، و(المرسل-المرسل إليه) ويتحدد موضعهما على محور التواصل، و(المساعد-المعارض) المتوضعان على محور القدرة.

خامساً - بناء النموذج السيمو-لساني:

بناء على ما تقدّم من مقولات مفهومية وإجرائية من مختلف التيارات اللسانية، وطبيعة تأثيرها في بناء صرح النظرية السيميائية، والتي تمّ توضيح بعض مظاهرها فيما يناسبها من مواضع،

بالإضافة إلى مقولات المعارف الأخرى، تمكّن غريغاس - بمعية كورتيس وبعض تلاميذه - من بناء نموذج السيمو-لساني لدراسة المعنى وانثاقاته، بالشكل الذي يجعله مركبا من مكونين مختلفين ومتكاملين في الوقت نفسه، هما المكون المورفولوجي والمكون نحوي وتفصيلهما في الآتي:

1- **المكون المورفولوجي**: يمثل بنية الوحدات الدلالية، ويتم فصل إلى مستوى عميق وآخر سطحي كالتالي²⁰:

فأما المستوى العميق، فيتكون من وحدات دلالية دنيا واحدها "سيم" - كما سبق ذكره - وترجم بلفظة (معنم)، وهي عبارة عن حزمة من "الميزات السيمية" توجد في أصل الدلالة وتتعلق فيما بينها في سيم مشترك، مثلما رأينا اشتراك الوحدتين (مدينة) و(قرية) في سيم (مكان). وتقسّم سيمات هذا المستوى العميق إلى نووية وأخرى سياقية (كلاسيمات)، ويعنى بالنووية تلك الوحدات الدلالية الجوهرية الثابتة التي تتكون منها الوحدة السيمية، وتشكل في مجموعها "نواة سيمية" كالميزات المحددة لمفردة "قرية" مثلا وهي: /مكان/+ /صغير/+... إلخ. وأما السياقية، فيعنى بها تلك التي تشكل سياق السيمات النووية، فهي المسؤولة عن تغير المعنى، وتوصف بأنها عامة و/أو توليدية، مثل /متحرك/ ضد /ثابت/ الذي يميز ضمنه بين الوحدة /ذهب/ و/المدينة/ مثلا، أو /حي/ ضد /لاحي/ الذي يميز بين /الطفل الصغير/ و/المدينة/ باعتبارها وغير ذلك.

وتتعلق هذه الوحدات السيمية فيما بينها ينشأ التشاكل، والذي قد يحدد بمستوى متماثل وديمومة لبعض السيمات يضمن تجانس النص أو الخطاب. وهو نوعان سيميولوجي ينشأ عن تعالق الوحدات السيمية النووية المتموضعة في المستوى العميق، ودلالي ينشأ عن تعالق الوحدات السيمية السياقية فيما بينها. وتتبع الوحدة (ذهب) مثلا في سياقين مختلفين يتوضح تشاكلها الدلالي كالتالي:

- "ذهب إلى المدينة" انسجام بين "ذهب" و"مدينة" يضمه السيم السياقي /مادي/

- "ذهب عقله" انسجام بين "ذهب" و"عقل" ضمّه السيم السياقي /مفهومي/.

وأما المستوى السطحي، فيمثل اجتماع وحدات المستوى المحايث (النووية + السياقية) انتقالا إلى مستوى أعلى يمثل تمظهرها للمحتوى، حيث تتولد من اجتماعهما "السيميمات" معبرة عن "آثار المعنى" المنتظمة في مسارات صورية في مستوى الخطاب، كما تتولد من اندماج

السيمات السياقية فيما بينها مدونة من وحدات أكبر هي "المتاسيميمات"، وفي هذا المستوى يتبلور المكون المورفولوجي لشكل المحتوى.

2- المكون النحوي:

يمثل هذا المكون بنية العلاقات التي تعقدها الوحدات الدلالية فيما بينها، فيشتمل على تمفصلاتها الصرفية، وعلاقاتها التنظيمية، وعملياتها الإجرائية. ومثله مثل المكون الصرفي ينقسم إلى قسمين - واقترح "كورتيس" تسمية "تنظيم" - فهناك تنظيم أساسي وآخر سطحي؛ فأما الأول فهو من طبيعة قاعدية أساسه بنية أولية بسيطة تمثل نسقا من العلاقات تربط السيم الواحد بالمقولة التي ينتمي إليها، كما تم توضيحه سابقا في التحليل السيمي القائم على مبادئ التحليل الفونيمي؛ حينما تم ربط كل من السيمين /كبير/ و/صغير/ بالمقولة السيمية /مكان/ التي يصبح ضروريا فهمها كتطور منطقي لمقولة سيمية ثنائية تنتظم وحدتين في علاقة تضاد كالتالي:

- كبير ضد صغير

كل وحدة منهما تكون قابلة - في الوقت نفسه - لأن تطرح نقيضا لها كالتالي:

- كبير نقيض لا كبير و صغير نقيض لا صغير

والأقطاب المتناقضة تعقد - هي الأخرى - علاقة اقتضاء مع القطب المضاد المقابل

- لا كبير يقتضي صغير و لا صغير يقتضي كبير

ومن مجموع تلك العلاقات أي التضاد والتناقض والاقتضاء يتشكل النموذج التأسيسي (البنية العميقة)، والذي يمثل مرثيا بالمرجع السيميائي²¹. والذي يمكن تجسيده مرثيا بمعطيات من زاوية أخرى في تحليل النص السردي، في الصفحات التالية.

وأما الثاني؛ أي التنظيم السطحي فينتظم الوحدات الوصفية (ملفوظات الحالة) والوظيفية (ملفوظات الفعل)، ليتشكل بموجبهما نوعان من النماذج: وصفية تنتظمها الترسمة الفاعلية للوحدات الست (المرسل، والمرسل إليه، والذات، والموضوع، والمساعد، والمعارض) وترتكز المعالجة فيها على العلاقات فيما بين مفرداتها كعلاقة الفصل والوصل بين الذات وموضوع قيمتها، ووظيفية تمثلها البرامج السردية التي تتركز المعالجة فيها على العمليات التي تجري على العلاقات فيما بين ملفوظات الحالة، كعمليتي التحويل والتكليف التي تجري على علاقة الفصل والوصل بين

الذات وموضوع قيمتها. ومن هذه النماذج يتشكل النموذج العاملي، الذي يسمح وصفه بدراسة العلاقة بين التنظيمين العميق والسطحي²².

سادسا : نموذج تطبيقي

بالوصول على هذا الحدّ من الطرح يمكننا مواصلة تحليل النصّ السردى السابق، الذي تمّ الاشتغال عليه - جزئيا - في المستوى الخطائى بالاعتماد على آليات التحليل السيمي، ولننتقل هنا، إلى مستوى التحليل السردى، مع اعتباره كلاً دالا بنظام متماسك ومستقل، وأنّ المعنى فيه ليس جاهزا وإنما يتم إنتاجه وتوليدده، وفق قواعد نصية وشروط ذاتية كامنة فيه، ومن ثم يفرض على التحليل العمل على إبراز مثل هذه القواعد التوليدية للدلالة باتباع آليات إنتاجها، للوصول إلى شكل الدلالة الأولى الذي قامت عليه عمليات بناء المعنى النصّي، ومن أجل الوصول إلى تلك المرحلة الأولية وجب الانطلاق من مستوى الدوال المدرك في النصّ، والعمل على تفكيكه إلى وحدات معنوية تراعى فيها الوظيفة الفعلية والاستقلالية المعنوية، ثم ترتيبها في وحدات مقطعية ببدائية وخاتمة، يراعى في تصنيفها نتيجة الفعل السردى، المستندة إلى مفهوم السردية القائم على مبدأ تتابع الحالات والتحويلات. وبالنسبة لهذا النصّ القصير يمكن الانطلاق فيه من التجسيديات الخطابية التالية:

1. ذهب الطفل إلى المدينة (بداية 1)
2. رأى كم هي كبيرة (بداية 2)
3. رجع إلى القرية (نهاية 1)
4. أخبر الجدة (نهاية 2 = ختامية)

لقد عبّرت التجسيديات الخطابية هم جمل فعلية بسيطة السابقة بنت تسلسلا زمنيا خطيا متناميا للأحداث التي قامت بها الشخصية الرئيسية؛ أي "الطفل الصغير" ومن ثم ترسم كقائم بالفعل أساسى في هذا السرد البسيط؛ وهو على بساطته جاء مركبا من مشهدين متداخلين مؤطرين ببداية ونهاية؛ فالمشهد الأول محدد بثنائية فعلية تعارضية (ذهب - رجع) عبّر عن انتقال من طبيعة ماديّة، وقد مثّل وضعية افتتاحية ابتدأ فيها السرد وأجل استكمال توليد دلالاته إلى ما بعد نهايته ليحتويها المشهد الثانى، كفضية أساسية فيه موضوعها "إصدار حكم المفاضلة" ما بين المدينة والقرية من طرف القائم بالفعل نفسه "الطفل الصغير"، وحدود المشهد الثانى الثنائية الفعلية

(رأى - أخير) والتي تحمل طبيعتين سرديتين: خطية تطويرية بحكم "أخير" يفترض "رأى" لزوما هنا، وتعارضية استبدالية بحكم بفرض ثنائية تعارضية من تلقي/ إرسال، وكلاهما يعبر عن قضية (اكتساب معرفة ← إصدار حكم).

وبالمقارنة بين ناتج التحولين، فإن القضية الأساسية التي تركز حولها النص السردية تمثلت في "إصدار حكم المفاضلة" والتي تؤطره علاقة الذات بموضوع قيمتها (الطفل الصغير - إصدار حكم) والذي لم يمكنه الاتصال به إلا بفعل "الرؤية" الذي حدث في المشهد الأول وتمثلت نتيجته في "اكتساب معرفة" بحكم أنه يعرف القرية ولا يعرف المدينة، فانعدام المعرفة جعله في علاقة فصل مع موضوع قيمته، وعليه ترسم "اكتساب معرفة" موضوعا كفيما، وجب على ذات الحالة امتلاكه ككفاءة تساعدها في الوصول إلى موضوع قيمتها الرئيسي.

وعليه يمكن تتبع مسار أفعال القائم بالفعل، وفق برنامجين سرديين متتالين يؤدي إنجاز الأول بوصفه برنامجا استعماليا ذرائعيا "اكتساب معرفة" إلى إنجاز الثاني بوصفه برنامجا سرديا رئيسيا "إصدار حكم المفاضلة"، وهو ما تم تحقيقه كنتيجة ملموسة لسلسلة التحولات القائمة على علاقتي الفصل والوصل. وهو يجليه تتبع الخطاظة السردية القانونية التالية:

1- التحريك: حيث أن النص السردية التزم الصمت حيال القائم بدور المحرك، فالتحليل يفتح على احتمالين اثنين؛ يقوم الأول على فرضية أن "الطفل الصغير" قد تكفل بهذا الدور العاملي فهو المحرك (المرسل) والمحرك (الفاعل) في الآن نفسه: فهو من رغب نفسه في اكتساب المعرفة التي تمكنه من إصدار حكم المفاضلة، ومستند ذلك ميزة اللزوم النحوي في الأفعال (ذهب - عاد - رأى) ومن يطبع الفعل السردية بالانعكاسية التي تجعل من "الطفل الصغير" مستفيدا من فعله، ويقوم الثاني على فرضية أن "الجددة" هي من قام بدور التحريك، ومستند هذه الفرضية صفة التعدي في الفعل "أخير" وهو وإن تموضع في مسار أحداث المشهد الثاني فإنه يتضمن في طياته هذه المقدمة، مع ما احتواه من "حكم" تموضعت بموجبه "الجددة" متلقيا (مرسلا إليه)، وهو الدور الذي يتكفل بإصدار التقييم حيال طبيعة الفعل المنجز. وبما أن الوضع لا يتسم بالجدلية، مع قابلية القيام "الطفل الصغير" بأكثر من دور عاملي، وقابلية هذا الأخير للتمظهر مع أكثر من قائم بالفعل (الجددة - الطفل الصغير) فيمكن تناولهما في موازاة بعضهما بعضا.

2- العمل - كفاءة وإنجاز: بين الكفاءة والإنجاز علاقة افتراض واقتضاء، فالكفاءة تمثل مجموع الشروط المفترض توفرها لتحقيق الإنجاز، وهذا الأخير يقتضي كفاءة مناسبة لتحقيقه، وتحدد الكفاءة بعناصرها الأربعة (الوجوب، والإرادة، والقدرة، والمعرفة)، وتعبّر عن كفاءات فعل الإنجاز²³ "حكم المفاضلة" التي توفر للطفل الصغير إصداره، وهو ما سعى لاستكمال اكتسابه - بافتراض توفره على الوجوب (الرغبة) والإرادة - بوصفه ذات فعل وذات حالة في الآن نفسه، ويمكن تجسيد هذا التحول من انعدام المعرفة إلى امتلاكه في الصيغة التالية:

- البرنامج السردي الاستعمالي:

$$\text{ف 1} = [\text{ذا 1} \leftarrow \text{ذ 2 U م 0 ك (اكتساب معرفة)}] \cap \text{م 0 ك (اكتساب معرفة)}$$

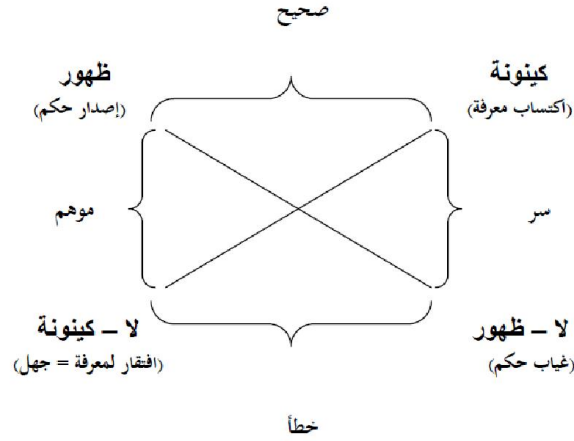
لقد مثّل ف 1 فعل التحويلي الكيفي الذي سمح لذات الفعل ذ 1 بتحويل وضعية ذات الحالة ذ 2 من وضعية انفصال مع موضوعها الكيفي إلى وضعية حالة وصل به، ومن ثم أصبح "الطفل الصغير" يمتلك معرفة بحقيقة المدينة تسمح له بمقارنتها بالقرية التي يملك معرفة سابقة عنها، وحقق بذلك كينونة الفعل.

- البرنامج السردي الرئيسي:

$$\text{ف 2} = [\text{ذ 4} \leftarrow \text{ذ 3 U م 0 ق (إصدار حكم المفاضلة)}] \cap \text{ذ 3}$$

في هذا البرنامج الرئيسي، يمثل الفعل السردي فعل تحويل رئيسي، تقوم فيه ذات الإنجاز (ذ 3) "الطفل الصغير" بإنجاز فعلها الرئيسي "إصدار حكم المفاضلة" تحت وطأة فعل إقناعي يمارسه المرسل بصفته "ذات فعل الفعل" (ذ 4) (الطفل الصغير أو الجدّة)، وهو بإنجازه هذا يحقق فعل الكينونة، ويضع نفسه موضع تقويم ذاتي أو غيري.

3- التقييم: وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها الاعتراف بتمام فعل التحويل الرئيسي، وتقويم فعل الذات من طرف المرسل بفعل تأويلي، وبحصول الذات على الاعتراف تكون قد حققت كينونتها "كينونة الكينونة"، وبخصوص نصنا السردي فقد سكت عن هذه الحالة أيضا، فأما بالنسبة للطفل الصغير، فسيشعر بالرضى بافتراض أنه أراد الفصل بين القرية والمدينة، وحقق كينونته بفعل ذلك، وأما "الجدّة" فاحتمالات تقييمها تبقى مفتوحة.



وبعد هذه المرحلة الأخيرة، يمن تلخيص ما تضمنته كل المراحل في الترسيمية العاملة التالية:

4 - البنية العميقة : انطلاقا من التحليل السردى لتتابع الحالات والتحويلات التي مرّت بها

الشخصية الرئيسية "الطفل الصغير" ونتائجه، يمكن استنباط المقولتين الداليتين التاليتين:

- افتقار لمعرفة (جهل) ضد اكتساب معرفة

- غياب حكم ضد إصدار حكم

واللتين يمكن إدراجهما في المقولات العامة للكينونة كما يوضحه المربع السيميائي التالي:

في المربع أسفله يعبر المحور (معرفة/ حكم ذاتي) عن وضع /صحيح/ بالنسبة لحالة الطفل الصغير، الذي تمكّن من إصدار حكمه بفضل المعرفة التي اكتسبها، ومن ثمة فققدان المعرفة والقدرة على الحكم يعبر عن وضع /خاطئ/ بالنسبة إليه؛ كما أن فققدانها مع إصدار حكمه سيجعل في وضع /المتوهم/، والعكس فيما بينهما يحيله على الوضع /السري/ وهو أفضل من الوضعين السابقين؛ أي الخطأ والوهم.

تعقيب: من كل ما سبق تبين الارتكاز الأساسي والمهم للنموذج السيميائي على مبادئ النموذج اللساني المفهومية والإجرائية، فتبين أنه مصدر اتصافه بالموضوعية والصرامة والدقة، هذه الصفات التي جعلته يحقق ما عجز عنه غيره، بدراسته للمعنى والكشف عن شروط إنتاجه، هي نفسها الصفات التي حصرت في نماذج عامة وأشكال مقبولة للدلالة، تساوي بين الغث والسمين فيها، فلا تفرق بين إبداع فني وتعلّيم قانونية، وتخفت أمامها الخصوصيات الجمالية من تعابير

وفكر وأخيلة، وما تنبض به التصوص من مشاعر إنسانية وإجاءات عاطفية، وإذا ما انتهت إليها فخطيتها وشكليتها تعجزها عن تناولها تناولاً يرضي الفكر المتقد والخيال المجتج.

ففي المثال المدرس مثلاً، لا يمكن للتحليل التقاط المفارقة العاطفية التي أثرت في حكم "الطفل الصغير"، في مستوى المسار السردي بنمذجته الخطية، وإنما يتطلب الأمر الانتقال إلى المستوى المدرك الذي كان قد أهمل قبله، حيث يستعان بآليات التحليل السيمي لإبراز دلالات الصور وأبعاد التعابير التي أنتجت حكماً مخالفاً لمعطيات لواقع المادي (مدينة كبيرة + قرية صغيرة = فضاء القرية أوسع)، وتوضّحت في تجسيدات الخطاب المستدركة بين عبارتي (بأم عينيه) و(لكنه) موحية بتجاوز حدود المنطقية السببية. وحتى آليات التحليل السيمي بإرغاماتها المنهجية ستصبح عاجزة لا محالة أمام إجاءات النص، ومنه يتعيّن ضرورة تجاوز شكلية النموذج السيمي - لساني، والاستعانة بمقولات تحليل أخرى أقربها اقتراحاً مقولات التحليل النفسي والتأويل الذاتي.

فمن الإمكان - سيميا - تناول المفارقة العاطفية التي عاشها "الطفل الصغير" بين مكان كبير/ وآخر/صغير، من خلال استنباط مقولتين دلالتين من بنية ثنائية تضع: الواقع في مقابل المشاعر - كما سبق ذكره - مع إضافة صفة تناسبها تدرج في التركيبة السيمية للوحدتين مثل: مدينة =/مكان،/ كبير،/ غير مريح،/ القرية =/مكان،/ صغير،/ مريح،/ ليصبح الاختيار بين مريح/ من عدمه آلية لتحديد سيم التفارق بينهما براعي الجانب العاطفي للذات. ومع ذلك يبقى التحليل مفتقراً إلى آليات تتناول الإجاءات النفسية العميقة التي نبض بها خطاب الطفل المرسل إلى الجدّة، هذه المفردة المشبعة بالدلالات التي لا يحتويها الشكل ف"الجدّة" هي الأم، والجدّ الحظّ والحظوة والرزق والنعيم كما هو ثابت في المعجم اللغوي العربي، فإذا كان الكبير والمتسع هو ما يولّد الرّاحة والاطمئنان والسعادة، فهو تلك القرية الصغيرة بقلب الجدّة الكبير!، لا المدينة بغربتها ووحشتها.

أضف إلى ذلك، إشكالية التحليل الخايف مع التلخيص السردي، فالقصاص الحديث بخلاف الحكايات الخرافية غير واضحة معالمه، ما يدخل معه المحلل في دوامة من الافتراضات، ليربط التحولات بحالاتها المناسبة، معتمداً أدوات الاتساق كخاصية نصية كان من المفروض أنه تجاوزها إلى قواعد انسجام وملاءمة خاصة به وبمادجه الشكلية.

مثل هذا النقد وغيره من الإشكاليات الناتجة عن صرامة المنهجية الموضوعية، قد التفت إليه السيميائيون بعدما قتلوا الأشكال السردية دراسة وتطبيقا، وعابوا جمودها ورتابة تكرراتها، فراحوا يبحثون في المعارف الأخرى عن آليات تمددهم بروح جديدة، وتسعف بناءهم قبل أن يهدم، واتجهوا لهذا الغرض نحو التحليل الإثنو أدبي، والنفسي، والتداولي، والتأويلي. وبتعمقهم في القضايا الفرعية وجزئياتها انقسمت السيميائية سيميائيات مثل سيميائ الخطاب، وسيميائ العواطف، وسيميائ الشخصية، وسيميائ التأويل.

خاتمة: نتائج

في خاتمة هذا المقال، يمكن تلخيص أهم ما نتج في النقاط التالية:

- 1- مثّلت اللسانيات، بمختلف اتجاهاتها، الأساس الشكلي المتين للسيميائية السردية، سواءً في مستوى المفاهيم أم مستوى الأدوات.
- 2- المفهوم الصوري "الشكلي" للسان مكّن المنهج السيميائي من تبني الموضوعية العلمية منهجا لدراسة المدلول، وبرر لها طموح الكشف عن القواعد الكلية للدلالة وتعميمها.
- 3- مكّنت أدوات التحليل الفونولوجي المنهج السيميائي من الغوص في جزئيات التحليل الدلالي، بعدما كان مسلكا صعبا تجاوزه الكثيرون قبلهم.
- 4- اعتماد آلية إسقاط وحدات المحور النظمي على محور الاختيار، مكّن من الإحاطة بزوايا النص السردية المختلفة، بوصفه جهاز إنتاج واستثمار في الآن نفسه.
- 5- الاستعانة بقواعد تحويل البنية العميقة إلى البنية السطحية، أكّد على استقلالية النصّ وامتلاكه الذاتي لقواعد إنتاج دلالاته، والكشف عن طبيعة تشكلها في آن.
- 6- اعتبار مفهوم المشهد (فعل ينجزه عامل) في تحليل بنية النص، يسهل الوصول إلى مفهوم البنية الأولية البسيطة، التي تمكّن من تلخيص نصوصا ذات خصوصية ومكثفة في خطاطة عامة.
- 7- اعتماد مبدأ التحليل المحايد، الموحد في كل الاتجاهات اللسانية المتناولة، جنب التحليل السيميائي الوقوع في فخّ المناهج السياقية بالبحث عن المعنى خارج نظامه النصّي.
- 8- وفي حالة معاكسة، فقد وقع التحليل السيميائي-لساني في فخّ النمذجة الشكلية المجردة المتسمة بالجمود والرتابة، بتجاوزه خصوصية الإبداع، ونبض النصّ بالعواطف والأحاسيس.

9- الصرامة الشكلية التي جذبت السيميائيين إلى النموذج اللساني، هي نفسها التي دفعتهم إلى فتح منافذ أخرى لتجديد روح البحث والتحليل.

هوامش:

- ¹ يُنظر مثلاً: سعيد بوعيطة: المرجعية المعرفية للسيميائيات السردية، جرياس نموذجاً، جريدة سمات الدولية Semat، العدد01، ماي 2013، مركز النشر العلمي، جامعة البحرين، (البحرين)، ص49.
- ² ينظر مثلاً جان كلود كوكي: السيميائية مدرسة باريس، ترجمة رشيد بن مالك، دار الغرب للنشر والتوزيع (الجزائر)، 2003، ص51.
- ³ كوكي: السيميائية، ص27.
- ⁴ ينظر جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ترجمة د. جمال حضري، الدار العربية للعلوم ناشرون (لبنان)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، ط1، 2007، ص58.
- ⁵ ينظر الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنوية (دراسة تحليلية إبستيمولوجية)، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين (الجزائر)، 2001، ص30، 31، و71 وما بعدها، وكوكي: السيميائية، ص27-31.
- ⁶ ينظر عبد الواحد المرابط: السيميائية العامة وسيميائية الأدب، من أجل تصوّر شامل، الدار العربية ناشرون (لبنان)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، ط2010، ص1، 10، 41.
- ⁷ ينظر عبد اللطيف محفوظ: آليات إنتاج النص الروائي، نحو تصور سيميائي، الدار العربية ناشرون (لبنان)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، ط1، 2008، ص66 - 77. والطيب دبة: مبادئ، ص77، 78. وكورتيس: مدخل، ص64، 65.
- ⁸ ينظر عبد الواحد: السيميائية العامة، ص35 وما بعدها. وتفصيله عند الطيب دبة، ص117 - 132.
- ⁹ ينظر:
- Joseph Courtés : Analyse sémiotique du discours de l'énoncé à l'énonciation, Hachette supérieur, France, 1991.
- ¹⁰ ينظر عبد الحميد بورايو: منطق السرد (دراسات في القصة الجزائرية الحديثة)، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 1994، ص16، 17. وعبد الواحد، ص42، 43، وعبد اللطيف، ص65-71.
- ¹¹ ينظر دايري مسكين: سيميائيات جوزيف كورتيس أسسها النظرية وأفاقها التطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، (الأردن)، ط1، 2018، ص33.
- ¹² Courtés : Analyse, pp 32 -34 et 202 en suit.
- وينظر أيضا الطيب دبة، ص101 و171 وما بعدها، وكوكي، ص32

- ¹³ Algirdas Julien Greimas: sémantique structurale, recherche de méthode, presses universitaires de France, 3^e tirage, 2013, septembre, pp 32 – 54.
- ¹⁴ ينظر الطيب دبة: مبادئ، ص 101 و 171.
- ¹⁵ ينظر عبد الحميد بورايو: المسار السردى وتنظيم المحتوى، دراسة سيميائية لنماذج من حكايات ألف ليلة وليلة، دار السبيل للنشر والتوزيع (الجزائر)، 2008، ص 23.
- ¹⁶ ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (لبنان)، ط 2، 1986، ص 31. والطيب دبة، ص 152. وعبد الواحد، ص 48، 49.
- ¹⁷ الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنوية، ص 114، 115، و 190-192.
- ¹⁸ رشيد بن مالك: قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة (الجزائر) فيفري 2000، ص 17.
- ¹⁹ ينظر حميد حمداني: بنية النص السردى (من منظور النقد الأدبي)، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، آب 1991، ص 33.
- ورشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة للنشر (الجزائر) 2000، ص 18 و 103.
- ²⁰ ينظر كورتيس: مدخل، ص 81 وما بعدها وعبد الواحد: السيمياء العامة، ص 43 وما بعدها.
- ²¹ نفسه: ص 86 – 94، و ص 45 و 154.
- ²² نفسه 98 وما بعدها، و ص 154 – 157.
- ²³ ينظر جمال حضري: سيميائية النصوص، عرض وتطبيق منهجي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (لبنان)، ط 1، 1436هـ، 2015م، ص 18.